الأمم المتحدة

A/CONF.224/PC(I)/9

الجمعية العامة

Distr.: General
16 June 2014
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث
اللجنة التحضيرية
الدورة الأولى
جنيف، ١٤-١٥ تموز/يوليه ٢٠١٤
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت
الاعتبارات المتعلقة بإطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥

نتائج الدورة السادسة لمنتدى المحيط الهادئ لإدارة مخاطر الكوارث، المعقودة في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بسوفا، فيجي

مذكرة من الأمانة*

١- وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٩/٦٧ المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، شددت الجمعية العامة، متطلعة إلى المنتديات الإقليمية المقررة لعام ٢٠١٤، على أهمية التنسيق الإقليمي في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر العالمي الثالث.

٢- وانعقدت الدورة السادسة لمنتدى المحيط الهادئ لإدارة مخاطر الكوارث في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بسوفا، فيجي، وأصدرت بيان اجتماع فيما يلي نصه:

"الدورة السادسة لمنتدى المحيط الهادئ لإدارة الكوارث

"سبيل المضي قُدماً: التنمية القادرة على التكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث في المحيط الهادئ

"٢-٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤، سوفا، فيجي

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب الحاجة إلى تضمينها أكثر ما يمكن من المعلومات المنبثقة عن المشاورات.

(A) GE.14-05410 010714 010714

1405410

الرجاء إعادة الاستعمال

"البيان الصادر عن الاجتماع

"نحن، ممثلي بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ[1]، وتيمور ليشتي، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات الإقليمية، والشركاء في التنمية، المشاركين بسوفا، في الدورة السادسة لمنتدى المحيط الهادئ لإدارة مخاطر الكوارث، في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛

"ندرك التحدي المتمثل في تعزيز التكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث في منطقة جزر المحيط الهادئ، في سياق التنمية المستدامة؛

"نتعهد ببذل جهد شامل وتعاوني يشمل جميع أصحاب المصلحة ويضمن إيلاء احتياجات أضعف الفئات الاعتبار الأسمى؛

"فيما يتصل بإطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥:

"١- *نؤيد* مفهوم إدارة مخاطر الكوارث الآخذ في التطور، المشار إليه كجزء من "العناصر المقترح النظر فيها في إطار للحد من مخاطر الكوارث لما بعد ٢٠١٥"، التي اقترحها الممثل الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، والحاجة إلى تعزيز العمل من أجل منع تراكم المخاطر وبناء القدرة على مواجهة الكوارث.

"٢- *نسلّم* بأن اتّقاء مخاطر الكوارث والحد منها يتطلبان مشاركة وقيادة مؤسسات المجتمع بأسره.

"٣- *نقر* بمساهمات إطار عمل هيوغو (٢٠٠٥-٢٠١٥) في مساعدة منطقة المحيط الهادئ على إقامة مجتمعات محلية أقوى وأكثر قدرة على مواجهة الكوارث.

"٤- *نشجع* وضع إطار للحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ للربط، عند الاقتضاء، بأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ واتفاقات تغير المناخ لتعزيز تماسك وتعاضد الآليات الدولية.

"٥- *نشجع* الإبلاغ عن التقدم المحرز في إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، المراد ربطه بالاستراتيجية الجديدة للتنمية القادرة على التكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث في منطقة المحيط الهادئ، من أجل الحد من عبء الإبلاغ الواقع على عاتق بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ، مع مراعاة التزامات الإبلاغ الوطنية.

---

(١) أستراليا، بابوا غينيا الجديدة، بالاو، بولينيزيا الفرنسية، توفالو، توكيلاو، تونغا، جزر سليمان، جزر كوك، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، فيجي، كاليدونيا الجديدة، كيريباس، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، نيوزيلندا، نيوي، واليس وفوتونا.

"٦- *تقر* بالحاجة إلى نظام لرصد ودعم تنفيذ إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ في منطقة المحيط الهادئ ومساعدة بلدان وأقاليم جزر المحيط الهادئ على الإبلاغ عن التقدم المحرز في تنفيذ الإطار.

"٧- *ترجو* من مكتب الأمم المتحدة للحد من الكوارث دعوة جهات التعاون الإقليمي إلى تعزيز آلية رصد واستعراض الحد من مخاطر الكوارث، بما في ذلك المؤشرات، فضلاً عن عملية لاستعراض المصطلحات واستكشاف أفضل طرق التعاون الإقليمي مع بلدان المحيط الهادئ والمنظمات الإقليمية، بالتنسيق مع الشركاء في التنمية، من أجل تنفيذ إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥ واستعراضه دورياً.

"٨- *تسلّم* بأن القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، والأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء والرجال، والمسنين، والأطفال، والشباب، والمهاجرين، والمتطوعين هم جميعاً عوامل تغيٌّر ولا بد من إدراج مهاراتهم ومعارفهم وخبراتهم الفريدة من نوعها في التخطيط والعمل في مجال إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، لضمان نهج شمولي ومستدام للحد من المخاطر والاستجابة بشكل أكثر فعالية للأخطار في المحيط الهادئ.

"٩- *تحث* الشركاء في منطقة المحيط الهادئ على تقاسم دراسات الحالات الافرادية والتجارب في منطقة المحيط الهادئ في إدماج وتعميم إدارة مخاطر الكوارث، والتكيف مع المناخ، والتنمية المستدامة، في المؤتمر الوزاري الآسيوي السادس للحد من الكوارث، والمؤتمر الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية بساموا، ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، وغير ذلك من المحافل ذات الصلة.

"١٠- *تشجع* مراعاة حقوق الإنسان في إدارة مخاطر الكوارث.

"١١- *تحث* الإشراك الكامل والهادف للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة في الوفود المتوازنة من الناحية الجنسانية في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، وفي وضع وتنفيذ إطار الحد من مخاطر الكوارث لما بعد عام ٢٠١٥، واستراتيجية التنمية القادرة على التكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث في منطقة المحيط الهادئ على الأصعدة العالمي و الإقليمي والوطني.

"١٢- *تسلّم* بالحد من مخاطر الكوارث كوسيلة فعالة لتحقيق القدرة على مواجهة الكوارث من خلال الوقاية، والتخفيف من حدة المخاطر، والتأهب، لتمكين الأمم والمجتمعات المحلية، واستيعاب الأضرار والخسائر، والتقليل إلى أدنى حد

من الآثار، والنهوض والمضي قُدماً وإعادة البناء بصورة أفضل للربط بين إدارة مخاطر الكوارث والتنمية المستدامة.

"*فيما* يتصل باستراتيجية التنمية القادرة على التكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث في منطقة المحيط الهادئ:

"١٣- *نلاحظ* وندعم الأهداف الثلاثة لاستراتيجية التنمية القادرة على التكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث في منطقة المحيط الهادئ:

"الهدف ١: تعزيز إدارة المخاطر، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث؛

الهدف ٢: التنمية المنخفضة الكربون؛

الهدف ٣: تعزيز التأهب للكوارث والتصدي لها والتعافي منها.

"١٤- *نلاحظ* أن الأمر يحتاج إلى مزيد مراعاة ترتيبات الرصد والتقييم والإبلاغ والتعلم المقترحة، بما في ذلك تقييم التكاليف الإرشادية اللازمة، وترتيبات الحوكمة والترتيبات المؤسسية التي تدعم تنفيذ الاستراتيجية، ونلاحظ أن مصفوفة النتائج بحاجة إلى استكمال.

"١٥- *نوصي* بالقيام، على سبيل الأولوية، بإدراج المزيد من التفاصيل في مشروع الاستراتيجية حول دور شراكة القدرة على مواجهة الكوارث في منطقة المحيط الهادئ للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية من خلال العمل بتعاون وثيق مع آليات الشراكة القائمة.

"١٦- *نوافق* على أن الاستراتيجية ستكون مصدر توجيه استراتيجي للعمل ذي الصلة بالتنمية القادرة على التكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث في منطقة المحيط الهادئ، على الأصعدة الإقليمي والوطني ودون الوطني وعلى مستوى المجتمعات الدولية.

"١٧- *نلاحظ* أن ملخص الرئيس لهذا الاجتماع سيعكس التعليقات الشاملة والمفصلة المقدمة من المشاركين والتي ستدرج في مضمون الاستراتيجية.

"١٨- *نوصي* بعرض استراتيجية التنمية القادرة على التكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث في منطقة المحيط الهادئ على نظر وموافقة مجلس إدارة أمانة برنامج البيئة الإقليمي للمحيط الهادئ (أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)، ومجلس إدارة أمانة جماعة المحيط الهادئ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)، وربما أيضاً موافقة قادة منتدى جزر المحيط الهادئ في عام ٢٠١٥.

"١٩- *نوصي* بأن تلعب المؤسسات المالية ومؤسسات التخطيط الوطنية والوكالات ذات الصلة دوراً محورياً في النهج الاستراتيجية القطرية الشاملة من أجل التنمية القادرة على التكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث، وفي الانتعاش بعد الكوارث في الأجل المتوسط إلى الطويل.

"٢٠- *النهوض* بدور وكالات المالية والتخطيط الوطنية في تحديد وتعبئة وتنسيق الموارد لأغراض التنمية القادرة على التكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث.

"فيما يتصل بجدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥:

"٢١- *نثمّن* الفرصة المتاحة للخوض في عملية التشاور من أجل وضع إطار جديد للإقليمية في منطقة المحيط الهادئ، وهو إعادة تحديد لخطة المحيط الهادئ.

"٢٢- *نعيد* تأكيد أهمية المناقشات الشاملة حول جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥/أهداف التنمية المستدامة والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وتحديد الروابط بين العمليات والنتائج.

"٢٣- *نسلّم* بإدراج الأهداف ذات الصلة بإدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ في أهداف التنمية المستدامة المقترحة.

"٢٤- *نشدد* على أن مكانة المحيط الهادئ في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يجب أن تستند إلى مفهوم التنمية القادرة على مواجهة الكوارث، وأن تستلهم بالمناقشات حول استراتيجية التنمية القادرة على التكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث في منطقة المحيط الهادئ، وأن تعتمد على التجارب والدروس المستفادة حتى الآن.

"٢٥- *نشير* إلى الأمور التالية بوصفها ضرورة من الضرورات الأساسية الإقليمية في المحيط الهادئ من أجل فعالية إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ:

"(أ) الأهمية الحيوية للدعم السياسي العالي المستوى للتنمية القادرة على التكيف مع المناخ ومواجهة الكوارث، التي تدعمها المخصصات المحددة من الميزانية والاستثمارات؛

"(ب) سد الفجوة بين سياسات وممارسات التكيف مع تغيّر المناخ وإدارة مخاطر الكوارث، على مستوى المجتمع المحلي وعلى الصعيدين الوطني والإقليمي؛

"(ج) التنسيق الوثيق لتمويل إدارة مخاطر الكوارث وتغير المناخ؛

"(د) توحيد المسؤوليات المؤسساتية وتماسك السياسات العامة في جميع القطاعات من أجل إدارة مخاطر الكوارث بفعالية؛

"(هـ) إعداد وإقامة وتشجيع جمع واستخدام المعلومات والمعارف المتعلقة بالمخاطر، بما في ذلك قواعد بيانات الخسائر الناجمة عن الكوارث، لدعم الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، بدعم من الموارد المخصصة للغرض، والقدرات اللازمة، تكنولوجيات المعلومات والاتصال المناسبة، لجعل البيانات في متناول عامة الجمهور وبشكل سهل الاستخدام لأغراض الإعلام والحد من المخاطر بالنسبة للمجتمعات المحلية والمشاريع التجارية وأنشطة التنمية؛

"(و) خلق الحوافز وإقامة الشراكات للقطاع الخاص من أجل زيادة الاستثمار في إدارة مخاطر الكوارث، والتكيف مع تغيّر المناخ، والتنمية المنخفضة الكربون، لدفع القدرة على التصدي للكوارث واستدامة الاقتصادات المحلية؛

"(ز) زيادة الاستثمار في نظم الرصد والبحث العلمي وتطبيقاتها العملية في صنع القرار في إدارة مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ، والتنمية المنخفضة الكربون.

"اعتُمِد في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٤ بسوفا، فيجي".